حول كتاب الردّ على الشافعي المنسوب إلى محمد أبي بكر بن محمد بن اللّباد القيرواني (ت 333 / 944) وَالرّدود على الشّافعي عند المالكيّة المتقدّمين

بحث ايريك شومون

ترجمة د. صالح خليفة

1 ـ مسألة نسبة كتاب الرّد على الشافعي إلى ابن اللّباد القيرواني أو محمد بن عبد الحكم المصري:

المداخلة التي كنت أنوي القيام بها كانت تتعلّق بتطوّر علم أصول الفقه عند المالكية في المغرب حتى نهاية القرن الخامس للهجرة لكن لمّا شرعت في إعداد الموضوع تفطّنت إلى أنّ طرق هذه المسألة يعادل طرق المجادلات التي فرّقت بين المالكية والشافعية، لذا اخترت أن أحدّثكم عن هذه المجادلات.

فعلاً فرضيتي هي كالآتي: علم أصول الفقه كنظريّة منظمة لم تتطوّر عند المالكية إلاّ في عهد متأخّر (عند المؤلفين المشارقة أمثال ابن القصّار وخاصّة الباقلاّني) وهذه النشأة المتأخرة بالنّسبة إلى الأصول الشافعية قد تكون نتيجة تطوّر المجادلات المتضاربة التي غذّاها العلماء القريبون من مالك الذين تعارضوا مع الشافعية.

بألفاظ أخرى إنّي أعتقد أنّ أدب الجدل المالكي الموجّه ضدّ الشافعي إنّما يوجد في باديته نشأة أصول الفقه المالكي.

الفكرة بسيطة: من يقل مناظرة يقل احتجاج ومن يقل احتجاج (أي ينبغي إيجاد الحجة أمام الخصم) يقل مجموعة حجج.

فالعلم الذي مكّن هذا البرنامج هو علم أصول الفقه.

قبل تحليل هذه الفرضيّة إنّي أودّ التحدّث باختصار عن أدب الرّدود على الشافعي عموماً وعن كتاب الردّ على الشافعي المنسوب إلى ابن اللّباد خاصّة.

نشر هذا الكتاب د. عبد المجيد بن حمدة (1986) ونسب هذا النّص إلى الفقيه القيرواني المالكي المشهور أبي بكر محمد بن اللّباد الذي كان أحد أساتذة ابن أبي زيد القيرواني.

إنّي قد أشكّ في نسبته إلى هذا المؤلف، فالمخطوط المحفوظ هنا بالقيروان هو مخطوط فريد من نوعه كان ينسب إلى أبي عثمان سعيد بن محمد بن الحدّاد (ت 302/914) وهو أحد مشائخ ابن اللّباد ونعلم حسب الخشني أنّ ابن الحدّاد كان فعلاً مؤلف كتاب للردّ على الشافعي غير أنّ وصف هذا الكتاب من قبل الخشني نفسه لا يُوَافِقُ أبداً محتوى المخطوط، فالدكتور بن حمدة كان حيئنذ محقّاً في إزاحة هذه الفرضيّة ويفسّر من جهة أخرى (حسب رأيه) لماذا يجب أن يُنسب هذا النصّ إلى ابن اللّباد:

ـ **أولاً**: كثيرة هي الفصول التي تبتدىء بـ «قال أبو بكر بن محمد أي الاسم شبه الكامل لابن اللّباد.

ـ **ثانياً**: غلاف المخطوط (الذي وجده) ينسب صراحة هذا الكتاب إلى أبي بكر بن محمد وحسب د. بن حمدة هذا برهان قاطع على أنّ الكتاب هو من تأليف ابن اللّباد وفي رأيي لا يمكن أن يكون هذا برهاناً قاطعاً، وذلك لأننا نعلم أنّ بعض النسّاخ قد يخطئون في بعض الأحايين ويكمن المشكل في

كون لا أحد من المترجمين نسب كتاب الردّ على الشافعي إلى ابن اللّباد وهذا يمثل في رأيي مشكلاً جدّياً لأن ابن اللّباد لم يكن أبداً شخصية مغمورة غائرة، فإذا كان هذا الكتاب من تأليفه فكيف نفّسر إذاً أن المترجمين نسوه؟ والحال أنهم ذكروا كتبه الأخر: كتاب الطهارة، عصمة النبيين، فضائل مالك، الآثار والفوائت.

من ناحيتي شدّ انتباهي حينما قرأت العنوان الكامل للمؤلف ويعني «كتاب فيه ردّ أبي بكر بن محمد علي محمد بن إدريس الشافعي في مناقضة قوله وفيما قال به من التجديد في مسائل قالها خالف فيها الكتاب والسنّة» والذي يذكّر في شكل مطوّل بعنوان مصنّف آخر نعرف وجوده بفضل المترجمين وهو كتاب الردّ على الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنّة، والذي هو جزء من مؤلفات محمد بن عبدالله بن عبد الحكم المصري (ولد بالفسطاط وتوفي بها (182/798 ـ 268/881) ولهذا طرحت السؤال الآتي على نفسي: أيمكن أن يكون هذا الكتاب كلّياً أو جزئياً الردّ المكتوب من قبل محمد بن عبدالله ابن عبد الحكم المصري؟.

دليل أول سمح لي بعدم اعتبار هذه الفرضيّة وهميّة ففي صفحة 79 التي تُنُوولَ فيها الحديث عن التزويج بسورة من القرآن نقرأ بكلّ بساطة ودون أيّ إسناد: «قال محمد بن عبدالله بن عبد الحكم».

دليل ثان نعلم أنّ أحد كبار تلامذة محمد بن عبدالله بن عبد الحكم كان أبا حاتم الرّازي وهو شافعي مشهور ومؤلف «العلل والجرح والتعديل» و «آداب الشافعي ومناقبه» وهذا المؤلف الثالث في اعتقادي يجيب عن «كتاب الردّ على الشافعي» الذي هو بين أيدينا وهكذا مثلاً مسألة الاتّهام الموجهة من قبل الشافعي إلى مالك على أساس أنّه أخطأ فيما يخصّ أسماء بعض الرّواة والتي أوردها في «تصحيف أسماء بعض الرّواة» وهو اتّهام خطير إذ يجعل كلّ اجتهاد مالك مقدوحاً فيه ومهدّداً من حيث إنّ مالكاً محدّث وبهذه الطريقة يؤكد صاحب كتاب الردّ على الشافعي أنّ الأخطاء الملحوظة إنّما هي راجعة

إلى الرّواة الذين جاؤوا بعد مالك ثمّ إنّه يتّهم الشافعي بسوء النيّة، وذلك بأن الشافعي نفسه صاحب مالكاً وكان يعلم أنّه لي باستطاعته اقتراف أمثال هذه الأخطاء وعن هذا الكلام ردّ الرّازي (الشافعي المذهب) معتمداً على الأمثلة ذاتها التي أخذخا عن المزني مؤكداً من جديد أنّ الأخطاء المعنّية يجب أن تنسب إلى مالك ويمكن مقارنة مثلاً وبنفس الطريقة كيفيّة طرق مسألة «اليمين مع الشاهد» في كتاب «الردّ على الشافعي وفي آداب الشافعي ومناقبه» وهي مسألة غير متّفق عليها.

فمن مقارنة هذين النصّين أخلص إلى القول التالي: إنّ الموضوع المطروق في كتاب «الردّ على الشافعي» يعكس على الأقلّ المناقشات الأولى التي فرّقت بين أتباع مالك وأتباع الشافعي.

ثمّ إنّي أرى من ناحيتي دليلاً إضافيّاً لدعم الفرضيّة التي تذهب إلى القول بأنّ «كتاب الردّ على الشافعي» يمكن أن يكون قد خطّه مؤلف قبل ابن اللّباد ولا أستبعد محمد بن عبدالله بن عبد ا حكم الذي توفي قبل ابن اللّباد بثلاثة وسْتين عاماً (63). أما إذا كان ابن اللّباد هو صاحب الكتاب وجب القول حينئذ بأنه لم يقم بعمل طريف وبأنه نهل بسخاء من أدب المناظرة الغزير الموجه ضدّ الشافعي والموجود من قبل.

وحتى أختم هذه النقطة أقول إنّ من يلج هذه المسائل الدقيقة الرقيقة يبق في ميدان الافتراضات، وإنّي لموقن أني لم أغادره.

لو أقترح عليكم الفرضيّة التالية: وصلنا كتاب الردّ على الشافعي فقد يكون صحيحاً أنّ وراء «أبي بكر بن محمد» وفي أغلب الأحايين «أبي بكر المذكور في المخطوطات، يجب أن نعترف بابن اللّباد (وأسانيد الحديث المذكورة توفّر الدليل على ذلك)، غير أنّ هذا لا يحلّ حقيقة عقدة السؤال المطروح: من هو المؤلف الفعليّ لهذا الكتاب؟.

فيما يخصني وحسب الأسباب التي ذكرت، قد يكون ممكناً أنّ بين أيدينا رواية منقّحة (كتاب الردّ على الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنّة

الذي نسبه كلّ المترجمين سواء أكانوا مالكية أم شافعية) إلى محمد بن عبدالله ابن عبد الحكم.

وبيسر يمكن تفسير كيف إنّ ابن اللّباد تعرّف إلى نصّ محمد بن عبدالله بن الحكم: كانت علاقات القيروان والفسطاط وطيدة جدّاً والعلماء (مثل الكتب) كانوا ينتقلون من مدينة إلى أخرى ومن صقع إلى آخر.

ثمّ نعرف أنّ ابن اللباد تتلمذ على الأندلسي يحيى بن عمر بن يوسف ابن عامر (ت 289/902 بسوسة) الذي رحل إلى مصر وكان صاحب كتاب «الردّ على الشافعي» أمّا هذا النصّ الأخير الذي يوجد منه مخطوط بالقيروان أيضاً فإنّه ينبغي أن ينشر وإنّي لأشعر أنه سوف يجلّي لنا أشياء هامّة فيما يخصّ النصّ الذي استرعى انتباهنا في هذا المقام.

2 ـ الجدل ضدّ الشافعي في الأوساط المالكية ونشأة أصول الفقه المالكية:

حتى نفهم لماذا اشتدّ النزاع بين المالكية والشافعي (ت 204/819 بمصر) يجب أن نذكر أولاً بالعلاقات غير الواضحة التي ربطت الشافعي بمالك ذاته وأصحابه.

كان الشافعي ذا فكر شديد النزوع إلى الاستقلال وإلى النّقد كما أنه كان ثاقباً ألمعيّاً.

رحل في العشرين من عمره إلى المدينة ليدرس على يدي مالك فلم يعترف به أبداً أستاذاً له، غير أنّ السلوك الفكري للشافعي جعله ينتهج نظرية شرعيّة أبعدته (في أكثر من نقطة) عن تعاليم الفقهاء من قبله (ومنهم مالك) والشافعي كان على علم بتعاليم مالك وأتباع أبي حنيفة، ثمّ إنّه عرف الشيباني ولكن لم يُرْضِهِ أحد من أولئك بتعاليمه.

وفي رأي الشافعي (كما يعبّر عنه) في رسالته الشهيرة أنّ الانتماء إلى سلطة إمام هو حقّاً عمل غير شرعيّ فنقد مثلاً «القول الواحد من الصحابة»

كقيمة مدللة والذي لا يمكنه بحال تعويض السلطة الشرعيّة ألا وهي سلطة الدّليل.

هكذا يتضارب الشافعي مع نفسه إذ يتحدّث عن مالك من جهة كما يتحدّث التلميذ عن أستاذه ومن جهة أخرى إنّه يكتب (أو يملي) كتاب اختلاف مالك والشافعي حيث ينقد مباشرة ما يعتبره خطأ عند مالك، ذلك أنّ الأستاذ يبقى في نظر الشافعي رجلاً بإمكانه الخطأ مثله مثل كلّ مجتهد.

ومن جهة أخرى كيف أُعتبر أتباع مالك الشافعي؟ إنّهم حكموا له حسب اعتقادي كتابع ربّما مفرط في النزوع إلى الاستقلال عن شيخه مالك في أطول فترة من حياته. هكذا في آخر حياته عندما غادر بغداد حيث كان مقيماً فاستقرّ بمصر سنة 198/814 نهائياً عند بني عبد الحكم وكانت عائلة مشهورة مالكية بالفسطاط وللاستجابة لرغبة أبيه أصبح محمد بن عبدالله بن عبد الحكم (الذي تحدّثنا عنه منذ قليل) تلميذ الشافعي، ثمّ أحد أصحابه المقرّبين قبل أن ينفصل عنه في ظروف يصعب كشف النقاب عنها.

هذا يؤكد دون ريب أنّ الشافعي كان مبجلاً عند مالكية وقته وكان ينظر إليه كحليف إن لم يكن كأحد المالكية الأفذاذ.

ولكن في ضوء تسلسل مؤلفاته، طبقاً لأعمال شاخت (Schacht) صنّف الشافعي في مصر أيضاً بين 198/814 و 204/819) كتابه: اختلاف مالك والشافعي.

إنّ الشافعي لم يخف حينئذ اختلافاته التي هي أحياناً عميقة فكثيراً ما كانت تمسّ الأصل وجاءت هذه الاختلافات مع أستاذه مالك مفاجئة حادّة وقليلة الودّ: فنذكر عبارة «غاية من الجهل» لوصف دليل مالكي. ولنذكر أيضاً أنّ الشافعي قد توفي أثر إصابة لحقته من قبل أحد أتباع مالك المصريين (إن كان الأمر صحيحاً أم لا فهذا لا يهمّ بقدر ما هو يفصح عن ظروف العصر).

وباختصار يظهر أنّ علاقات الشافعي وأتباع مالك المصريين قد

تدهورت بين 814 و 819 ولا أشك في أن كتاب اختلاف مالك والشافعي غير غريب عن هذا التدهور.

وبإيجاز بعد وفاة الشافعي وربّما في آخر مرحلة من حياته أصبح أصحاب مالك وأصحاب الشافعي أخوة أعداء بعدما كانوا أخوة.

ومن ثمّ نفهم نشأة أدب جدالي ضدّ الشافعي عند المالكية وتطوّر هذا الأدب بصورة ضخمة وتعتبر كتب الردّ على الشافعي الكثيرة دون شك النصوص الأكثر تمثيلاً من هذه الناحية فينبغي في رأيي اعتبارها أجوبة مختلفة عن كتاب اختلاف مالك والشافعي.

وفي ضوء طبقات محمد بن الحارث بن الأسد الخشني وترتيب المدارك للقاضي عياض والديباج لابن فرحون لاحظت حسب معرفتي إلى حدّ الآن أن أقدم كتاب للردّ على الشافعي قد ألفه محمد بن سحنون (ت 256/870) أي بعد وفاة الشافعي بإحدى وخمسين سنة.

ويفتح هذا الكتاب باب الجدل بين المالكية والشافعية.

وهذه القائمة كما أمكن لي وضعها:

1 ـ حمّاد بن إسحاق (ت 267/880) أخو إسماعيل القاضي، ألف كتاباً: الردّ على الشافعي وعلى أهل العراق وهو كتاب «الجوابات».

2 ـ محمد بن عبدالله بن عبد الحكم (ت 268/881) وكان صاحب الشافعي قبل أن يرجع إلى المالكية، ألف كما رأينا كتاب الردّ على الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنّة (والذي قلت عنه إنّه يمكن أن يكون باعثاً على كتاب الردّ على الشافعي المنسوب إلى ابن اللّباد).

3 ـ إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت 282/895) ألف كتاباً في الردّ على الشافعي.

4 ـ يوسف أبو عمر المغاميّ (ت 288/901) ألف كتاباً في 10 أجزاء ضدّ الشافعي.

5 ـ يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر أبو زكريا (ت 289/902) والمذكور أعلاه، ألف كتاب الردّ على الشافعي.

6 ـ أحمد بن مروان بن محمد أبو بكر المالكي المصريّ (ت 298/910) ألف في الموضوع نفسه.

7 ـ سعيد بن محمد بن الحدّاد (ت 302/914) ألف في الموضوع نفسه.

8 ـ بكر بن العلاء القشيري (ت 344/955) ألف كتاب الردّ على الشافعي في وجوب الصَّلاة على النبي.

9 ـ محمد أبو بكر الأبهري (ت 395/1005) ألف ردّاً على من خالف مالكاً وكتاب الردّ على المزني (صاحب الشافعي المشهور).

10 ـ أحمد بن أبي يعلى (ت 400/1009) يغلق هذه القائمة بكتاب عنوانه أيضاً: كتاب الردّ على الشافعي.